

الاقتصاد الجزائري و العولمة: خمس قضايا في الميزان

د/ رابع شريط - أستاذ محاضر
جامعة الجزائر

مدخل:

يبدو أنه لم يحظ مصطلح، في نهاية القرن العشرين و بداية القرن الواحد و العشرين، بالعناية و الانتشار كما حظي به مصطلح العولمة، باعتبار العولمة إحدى السمات الأساسية للنظام الاقتصادي الدولي الجديد الذي قام بعد انهيار جدران برلين و تراجع الايديولوجية الاشتراكية.

إلا أن هذا الانتشار الواسع لم يمكن من إيجاد تصور واحد للعولمة. فالتعاريف تكاد تتعدد بتعدد المؤلفين. و هذا ناتج عن المنطلقات التي ينطلق كل واحد منها، و إدراكه و تقديره لحجم الآثار الذي تتركه الظاهرة. و من بين هذه التعاريف يمكن إبراز تعريف صندوق النقد الدولي الذي ينص على أن العولمة هي "تزايد الاعتماد الاقتصادي المتبادل بين دول العالم بوسائل منها زيادة الحجم و تنوع معاملات السلع و الخدمات عبر الحدود، بالإضافة إلى التدفقات الرأسمالية الدوالية و كذلك من خلال سرعة و مدى انتشار التكنولوجيا" [صندوق النقد الدولي 1997، ص55].

أما عمرو عبد الكريم فيعرفها على أنها "الاتجاه المتنامي الذي يصبح به العالم نسبياً كرة اجتماعية بلا حدود أو أنها "تكتيف العلاقات الاجتماعية عبر العالم حيث ترتبط الأحداث المحلية المتباعدة بطريقة تبدو كما لو كانت تتم في مجتمع واحد" [عمرو عبد الكريم 1998، ص18].

و نظرة متفحصة في العولمة تجعلنا ندرك بأنها سعي لتعميم النموذج الاقتصادي الليبرالي على باقي العالم في إطار ما يمكن تسميته بحكم السوق.

I - مظاهر العولمة:

و إذا كانت العولمة قد عرفت هذا الزخم في نهاية القرن العشرين فإن ثمة قضايا تعاملت معها البشرية دوماً على أنها قضايا عولمية كمكافحة الجريمة المنظمة لما قد تتركه من آثار سلبية على مسار الحياة الاقتصادية.

و إذا كان تعريف العولمة لم يحظ بالإجماع ، فإنه لا خلاف في كونها أفرزت واقعا جديداً يجد مظاهره في الكثير من الاتجاهات الاقتصادية الحالية، أهمها:

□ النمو المتسارع للتجارة العالمية بشكل يتم فيه تجاوز معدل نمو الناتج المحلي الخام العالمي. فلقد وصل معدل نمو التجارة العالمية في سنوات 1998، 1999 و 2000 على التوالي إلى 4.2%، 5.3%، 12.4% في الوقت الذي سجل فيه نمو

الاقتصاد العالمي المعدلات التالية: 2.8%، 3.5%، 4.8% لنفس السنوات. [صندوق النقد العربي 2001، ص ص247-200]. و يأتي هذا النمو في سياق الإدراك بأن نمو الاقتصاديات يعتمد بشكل أساسي على السوق و حجمه الكبير؛

□ زيادة تدويل مصادر التمويل و السيطرة على الادخار العالمي من قبل القوى العظمى تارة باستعمال المؤسسات المالية الدولية (صندوق النقد الدولي و البنك العالمي)، و تارة باستعمال الإبداعات المالية الحديثة و التي تسمح أدواتها بالتدخل المباشر في الأسواق المالية العالمية. فلقد بلغ مجموع رسملة الأسواق المالية الدولية سنة 2000 مبلغ 25000 مليار دولار [جبار 2002، ص184]. و لقد ساهم ذلك في زيادة تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الحد الذي أصبح ينظر إليه على أنه محرك أساسي للنمو الاقتصادي العالمي. ويتجه أغلب هذه التدفقات يتجه نحو البلدان ذات الأسواق المالية المتطورة نتيجة عجز الدول النامية عن استقطابها لعدم ملائمة المناخ الاستثماري بها.

□ التطور التكنولوجي في مجال الاتصال عن بعد، الأمر الذي جعل الاقتصاد العالمي يستفيد من السرعة و الفعالية التي يوفرها له. و يعتبر الانترنت أحد أبرز سمات هذه التطورات التكنولوجية لما استطاع أن يحدثه من انقلاب في الحياة الاقتصادية، بظهور الاقتصاد الافتراضي، المؤسسة

الاقتراضية، النقود الالكترونية، البنك الالكتروني، المنتجات الرقمية و غيرها من المفاهيم و الإجراءات الجديدة. و لقد قدرت شركة International Data Corporation أن مستخدمي الانترنت سوف ينتقلون من 256 مليون مستخدم عام 2000 إلى أكثر من نصف مليار مستخدم عام 2003، و ذلك بالتزامن مع التطور في حجم التجارة الالكترونية الذي قدر له أن يصل إلى 1.3 تريليون دولار لنفس العام؛

[نمو التكتلات الاقتصادية الإقليمية كوسيلة من وسائل زيادة القدرة التنافسية للاقتصاديات الضعيفة في شكل موجة جديدة للإقليمية تهدف إلى الاستفادة من [فرج 2002، ص 82]:

□ التغيرات التي تطرأ على هيكل و حجم التجارة السلعية كنتيجة لعملية التكامل الإقليمي؛

□ التغيرات التي تطرأ على الميزان التجاري؛

□ أثر التكامل الإقليمي على معدلات البطالة و على خلق وظائف جديدة و التغيرات التي تطرأ على مستويات الأجور؛

□ التغير في القيمة و المكونات النوعية للنتاج المحلي الخام؛

□ التغير في الأسعار النسبية للسلع و الخدمات، و أسعار الصرف كأثر للتكامل الإقليمي.

و على هذا الأساس نجد أن سنة 1992 عرفت وحدها ميلاد 29 تجمعاً إقليمياً. و ينتج عن وجود هذه التكتلات تحول مركز القرار الاقتصادي من الدولة الوطنية (تراجع مفهوم السيادة) إلى مراكز أعلى تنتمي للتجمع مثل البنك المركزي الأوروبي أو اللجنة الأوروبية. لقد أصبحت العولمة واقعا معيشيا، يجد التعبير عن وجوده في مختلف التحولات العميقة في الآليات و المتغيرات الاقتصادية. و من ثم ليست هناك أية إمكانية لرفضه، بقدر ما يكون ممكنا البحث في أساليب تعظيم الاستفادة منه و تدنية التهديدات المرتبة عنه.

II-تحولات الاقتصاد الجزائري:

عرف الاقتصاد الجزائري منذ أواخر الثمانينات جملة من الإصلاحات الاقتصادية مست مختلف جوانب الاقتصاد بعد تعرضه لهزة عنيفة نتيجة انهيار أسعار النفط سنة 1986. و كانت هذه الهزة نتاج سيطرة المحروقات على هيكل الصادرات الجزائرية إذ يتجاوز نصيبها 95% .

لقد كانت سلسلة الإصلاح الأولى ذاتية عبر سلسلة من القوانين، تناولت إصلاح المؤسسة بإعطائها الاستقلالية في التسيير و إخضاعها لقواعد المتاجرة في التعامل مع الغير [القانون 88-01]. كما خضع القطاع الزراعي إلى إصلاح مس هيكلته بإقامة نظام المستثمرات الزراعية الفردية و الجماعية سنة 1987، و التي تم بموجبها التنازل للمزارعين عن استغلال المزارع العمومية- المقامة

في إطار تأميمات الثورة الزراعية- قصد إعطاء المنتجين استقلالية أكبر و جعلهم بمنأى عن ضغوط القيود البيروقراطية [BENISSAAD 1991, P.30] أو ربط عمال الأرض بتقاليد القطاع الزراعي بإبعادهم عن منطق المربّيات المدفوعة و إخضاعهم لمنطق المردودية الفلاحية.

و إدراكا من السلطات العمومية لأهمية الاستثمار الخاص - نتيجة القيود المالية على الاستثمارات العمومية- راجعة - قانون الاستثمار بطرح قانون جديد يلغي القيود على الحدود القصوى المسموح باستثمارها، و إلغاء التصريحات المسبقة بالاستثمار [القانون 88-25] مع منح الاستثمارات ذات الأولوية تحفيزات جبائية و نقدية مع ضمانات واسعة بخصوص المخاطر السياسية.

- تحسين المناخ الاستثماري العام بتبني مجموعة من التدابير في إطار قانون المالية لسنة 1989 تتعلق بتخفيض معدل الضريبة على الأرباح الصناعية و التجارية من 55% إلى 50%، تمكين المؤسسات من تحميل الخسائر على مدى خمس سنوات لاحقة مع إعفاء التنازلات الداخلية بين وحدات المؤسسة الواحدة من الرسم على النشاط الصناعي و التجاري. و لقد سمح ذات القانون للمؤسسات باعتماد أنماط أخرى للاهلاك من دون الاهلاك الخطي.

و رغم هذه الإجراءات و التدابير إلا أن النتائج في نهاية سنة 1989 كانت على النحو التالي [النشاشيبي و آخرون 1998، ص6، ص21]:
- معدل البطالة 18.1%

- متوسط الدخل الفردي: 2869.5
 - عجز الميزانية العمومية 1.8% من الناتج المحلي الخام.
 - معدل خدمة الدين: 78% من الصادرات.
- و لقد اعتبرت المديونية هاجس السلطات العمومية مما جعلها تلجأ إلى صندوق النقد الدولي قصد إبرام اتفاقية استعداد إنمائي يمتد على مدار الفترة ماي 1989 - ماي 1990 بمبلغ إجمالي قدره 155.7 وحدة حقوق سحب خاصة استعملت كلها مرة واحدة في شريحة واحدة [قدي 1996]. و تم الرجوع مرة ثانية إلى الصندوق في إطار برنامج تثبيت في جوان 1991. و كان المبلغ محل الاتفاقية 300 مليون وحدة حقوق سحب خاصة موزعة على أربعة شرائح تم سحب ثلاثة منها، و تم تجميد الرابعة لتقدير الصندوق عدم التزام السلطات الجزائرية بمضمون رسالة النية الموجهة إليه، و التي تضمنت تدابير تتعلق أساساً بـ [قدي 1996]:
- * تقليص درجة تدخل الدولة في الاقتصاد و زيادة التحرير الاقتصادي بحثاً عن النمو الاقتصادي بتفعيل المؤسسات العمومية و الخاصة،
 - * تحرير التجارة الخارجية و العمل على تحقيق قابلية الدينار للتحويل، و فتح المجال للوكلاء الخواص بالتدخل في مجال التجارة الخارجية.
- و لقد تمت إزالة سوء التفاهم بين الصندوق و السلطات الجزائرية بإرسالها لرسالة نية أخرى في أكتوبر 1991، تضمنت التزامها

بالتدابير السابقة و تدابير أخرى. إلا أن انهيار الأوضاع السياسية في الجزائر عقب إلغاء الانتخابات التشريعية في يناير 1992 و تدهور الأوضاع الأمنية، جعل السلطات لا تهتم بشيء من غير التحكم في الوضع الأمني؛ مما جعل الاتفاق يبقى معلقا إلى غاية إبرام اتفاق استعداد إنتماني آخر مع الصندوق سنة 1994 بالتوازي مع إبرام السلطات الجزائرية إتفاق إعادة جدولة الديون الخارجية.

و تم تعزيز اتفاق الاستعداد باتفاق موسع يمتد من أبريل 1995 إلى أبريل 1998 يهدف إلى [النشاشيبي 1998، ص13]:

□ زيادة معدل النمو الاقتصادي لاستيعاب البطالة و خفضها؛

□ السعي إلى تحقيق التقارب بين معدل التضخم في الجزائر و المعدلات السائدة في الدول الصناعية؛

□ العمل على تقليل تكاليف الانتقال على الفئات السكانية الأكثر تضررا؛

□ إعادة التوازن لميزان المدفوعات و العمل على ضمان مستويات ملائمة من احتياطي النقد الأجنبي.

و لقد سعت الجزائر بموجب هذه الاتفاقيات المتعددة إلى القيام بجملة من الإصلاحات أهمها:

□ محاولة إصلاح النظام البنكي بإصدار قانون النقد و القرض الذي حاول إقامة نظام مصرفي من مستويين، و إعطاء استقلالية واسعة للبنك المركزي في صياغة

و تنفيذ السياسة النقدية التي تهدف أساسا إلى التحكم في التضخم باعتماد الأدوات التقليدية. و لقد مكن القانون 90-10 المتعلق بالنقد و القرض بنك الجزائر في سبيل ذلك من إقامة مركز للمخاطر، مركز للميزانيات. و تم منحه صلاحيات اعتماد البنوك الأجنبية و وضع شروط توطيئها فضلا عن النظم و القواعد المحاسبية التي تخضع له البنوك. و في سعي من ذات القانون إلى إبعاد الخزينة العمومية عن دائرة التمويل التضخمي حدد سقف المكشوفات بالحساب الجاري بـ 10% من الإيرادات العامة للدولة المثبتة خلال السنة المالية السابقة لمدة أقصاها 240 يوما، و التي يجب تسديدها قبل نهاية كل سنة مالية. و في إطار هذا القانون تم إعادة اعتماد البنوك العمومية القائمة بعد إعادة رسملتها و تطهير حساباتها و تأسيس سبعة بنوك خاصة و عشرة فروع لبنوك أجنبية.

□ محاولة إصلاح النظام الجبائي بالفصل بين الضرائب العائدة للحكومة المركزية و الضرائب العائدة للجماعات المحلية، و الضرائب المفروضة على الأشخاص المعنويين والأشخاص الطبيعيين، و تقليص عدد الضرائب و المعدلات قصد تبسيط النظام و زيادة

شفافية [قدي 2002] انسجاما مع الاتجاهات العالمية في الإصلاح الضريبي من جهة، و قصد رد الاعتبار للضرائب العادية لتحل محل الجباية البترولية من جهة أخرى. و ضمن هذا الاتجاه حاول النظام الضريبي استيعاب الاهتمامات الظرفية بتأسيس الضرائب البيئية، و إعادة صياغة و هيكلة التعريف الجمركية مع الحرص على بقاء مستوى الضغط الضريبي في مستويات معقولة.

□ إصلاح الإطار القانوني المنظم للاستثمار الأجنبي بإصدار المرسوم التشريعي 93-12 الذي كرس مبدأ حرية الاستثمار و تمكينه من الحصول على حوافز جبائية و جمركية عديدة. و اعتماد أسلوب الشباك الوحيد، مع منح ضمانات كثيرة للمستثمرين الأجانب من حيث عدم التمييز بينهم و بين المقيمين. و تم دعم هذا التوجه بإقرار مبدأ خوصصة المؤسسات العمومية، و فتح رأسمالها مما يشكل من جهة ثانية قناة لتدفق رؤوس الأموال الأجنبية تمكن من إعادة تأهيل القطاع الصناعي العمومي الذي كان يعاني من أزمة عميقة تتعلق بضعف معدل طاقته الإنتاجية.

و لقد مكنت هذه التدابير و الإجراءات المرافقة لها من تحقيق نتائج إيجابية خاصة فيما يتعلق بإعادة الاستقرار و التوازن و تكوين

التوازن و تكوين الاحتياطي من العملة الأجنبية. و باعتبار
الاقتصاديات عبارة عن نظام مفتوح، بقيت متغيرات
الاقتصاد الجزائري مفتوحة على تحولات المحيط
الاقتصادي العالمي، بما يجعله في النهاية في حاجة إلى
التكيف و مسايرة هذه التحولات التي من أبرزها ظاهرة
العولمة، فما مدى قدرة الاقتصاد الجزائري على تحقيق
ذلك؟

III-العولمة و الفجوة الرقمية بالجزائر:

تعتبر الفجوة الرقمية عن درجة التفاوت الموجودة بين الدول
المتقدمة و الدول النامية في المجال الرقمي، و يتم قياسها بعدة معايير
منها مدى توفر بنية الاتصالات السلكية و اللاسلكية في الدولة، توفر
الحسابات، توفر إمكانية استخدام التليفونات الثابتة و المحمولة و
إمكانية الوصول إلى شبكة الانترنت و استخدامها في نقل و تبادل
البيانات و المعلومات رقميا و إلكترونيا [عمر و زكي عبد المتعال
2003، ص1]. و إذا كانت الدراسات الخاصة بتناول الجوانب
المختلفة للفجوة الرقمية على مستوى كل بلد عربي نادرة أو منعدمة
فإن الإقرار بوجود هذه الفجوة لا يحتاج إلى أرقام [برنامج الأمم
المتحدة الإنمائي 2002، ص74]؛ ذلك أن هناك عدة عوامل كثيرة
تساعد على اتساع الفجوة الرقمية أهمها:

□ عامل اللغة، ذلك أن معظم المعلومات المتاحة على الانترنت باللغة الإنجليزية التي لا يتقنها أغلبية السكان، و الحال أن الأمر في الجزائر أكثر تعقيدا باعتبار المنظومة التربوية تعاني من مشاكل عديدة في تصورهما لكيفية تدريس اللغات الأجنبية، و عدم الفصل بخصوص اللغة الأولى بالرعاية و العناية. و يفترق التدريس الجامعي إلى وجود وحدات باللغة الإنجليزية باستثناء طلبة اللغة الإنجليزية و الترجمة؛

□ غياب برامج التعليم التصحيحي و إعادة تأهيل الكبار بالنظر إلى محدودية برامج محو الأمية من جهة، و تركيزها على تلقين مبادئ القراءة و الكتابة للكبار و ضعف الهياكل و الوسائل الممكنة من اكتساب المهارة في تقنيات الحاسوب، ذلك أن ثمة جامعات متخصصة تنفقر إلى الوسائل التطبيقية في المعلوماتية؛

- ارتفاع تكلفة الحصول على الحواسيب الشخصية و الاشتراك في خدمات الانترنت، و هو ما يؤثر بدوره على صناعة البرمجيات العربية، فضلا عن حداثة و بدائية استخدام الانترنت في المعاملات التجارية و انصرفية. و تعكس المعطيات التالية واقع استخدام الأنترنت في الجزائر.

عدد المشتركين	عدد المستخدمين	النسبة المئوية
لكل اشتراك	عدد المستخدمين	من عدد السكان
4	180 000	0.6

المصدر: صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد

2002، ص 70.

إن وجود مثل هذه الفجوة الرقمية هو مؤشر في واقع الحال على درجة التفاوت الاقتصادي بين الجزائر و القوى الاقتصادية الكبرى ذلك أن 90% من أجهزة الحاسوب العالية التكنولوجيا يتم تصنيعها في الولايات المتحدة وحدها و أن 10% الباقية يصنع في اليابان.

و إذا كانت بعض الدول العربية قد أقامت مراكز و معاهد متخصصة في بحوث تكنولوجيايات المعلومات و الاتصال مثل مصر و تونس و سوريا، فإن الجزائر لم تعد بعد إلى إقامة مثل هذه الهياكل.

IV-العولمة و خصوصية المؤسسات العمومية:

لقد سعت السلطات الاقتصادية إلى خصوصية المؤسسات العمومية بإطلاقها للإشارات الأولى بخصوص هذا الشأن في قانون المالية لسنة 1994 و تعزيزه بالأمر 95-22. و يأتي ذلك انسجاما مع الحركة العالمية التي تعرفها الدول الانتقالية المثقلة بحجم القطاع العمومي الذي لم يتمكن من تحقيق أداء جيد،

خاصة و أن الانتقال إلى اقتصاد السوق يقتضي وجود قطاع خاص قوي يدعم المنافسة كوسيلة لزيادة الإنتاج و تحسين الجودة ربما يقود في النهاية إلى رفع معدل النمو الاقتصادي، تخفيض عجز المالية العمومية، تقليص عجز ميزان المدفوعات، تقليص اللجوء إلى الديون الخارجية.

و لقد حدد قانون 95 أهداف و وسائل الخصوصية و مسؤوليات الشركات القابضة (سابقا) التي تولت تحضير المؤسسات العمومية للخصوصية. إلا أن العملية سرعان ما تعثرت نتيجة وجود عوائق تقنية كثيرة كافتقار المؤسسات المراد خصصتها إلى عقود ملكية الأراضي التي تقيم عليها مصانعها و هياكلها الإدارية، و صعوبة تحديد الأصول الحقيقية للمؤسسات.

و تعتبر تجربة الخصوصية في الجزائر محدودة النتائج لأنها لم تستطع تغيير هيكلية الاقتصاد الجزائري، فلا زال القطاع العام هو المسيطر على الاقتصاد بتوظيفه لحوالي 60% من العمالة في 950 مؤسسة [صندوق النقد العربي 2002، ص164]. و حتى بالنسبة للمؤسسات العمومية المحلية فإنها تعرضت إلى الحل في معظمها بدلا من نقل ملكيتها للخواص. و يعود هذا التعثر في الخصوصية إلى عوامل عديدة منها المقاومة الشديدة للإجراء الذي تبديه الجبهة الاجتماعية (النقابة) و تداخل الصلاحيات بين الهيئات المكلفة بالخصوصية، و حتى بعد إنشاء هيئة وزارة مكلفة بالعملية لم تستطع الدفع بالعملية لعدم تبنيتها منطق الشفافية في مسعاها.

و بهذا يمكن أن نسجل أن عملية الخصخصة لم تحظ ببرنامح مدعوم و واضح من قبل السلطات العمومية في ظل غموض و تضارب الجهات و الهيئات المسؤولة عنها، زاد من أثره السيئ عدم الشجاعة في تسيير المديونية الخارجية [قدي 2003 ب،ص 11] بتحويل المديونية إلى أصول كما قامت بذلك بعض دول أمريكا اللاتينية، حيث بلغ ما تم تحويله إلى أصول من قبل المكسيك، الأرجنتين، الشيلي و البرازيل 79 مليار دولار ما بين 1985-1987. و لو تم اعتماد هذا الأسلوب لأمكن بالدفع بعملية الخصخصة.

و من بين الأساليب التي اعتمدتها بعض الدول هو إقامة شراكة بين القطاع العام و القطاع الخاص و خلق البيئة الممكنة للقطاع الخاص [برنامج الإنمائي للأمم المتحدة 2002، ص 91] بمنحه الحوافز الدافعة له نحو الاستثمار و الاستعداد للمخاطرة، و هذا من خلال سلامة سياسات الاقتصاد الكلي، و توفير الفرص المناسبة لمبادرات القطاع الخاص، و تدعيم دور البنوك المركزية و البنى التحتية، مع اعتماد أسلوب الحكم الراشد بزيادة الكفاءة الحكومية، و تنفيذ القيود البيروقراطية و العمل على سيادة القانون النابع من مؤسسات ذات مصداقية.

V-العولمة و تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية:

تعتبر أسواق رأس المال القناة الرئيسية لتدفق رؤوس الأموال الأجنبية، خاصة بعد تطور و نمو الاستثمار بالحفظة. و لقد مرت هذه الأسواق بالعديد من الانهيارات التي انعكست على الاقتصاد العالمي [جبار 2002، ص190]. و يعتبر السوق المالي الجزائري هو سوقا ناشئا لم يستطع الإفادة من عمليات الخصخصة؛ مما جعله رهين تداول ثلاثة أسهم ما فتئت قيمها تتراجع من يوم إلى آخر و هي بذلك محدودة الاختيار بالنسبة للمستثمرين. و هي بالإضافة إلى ذلك ذات بعد محلي لا تتمكن به التعامل مع الاستثمارات الأجنبية.

إن إشكالية تدفق الاستثمارات الأجنبية في الجزائر تكاد تتعلق أساسا بالقطاع النفطي الذي يكاد يستقطب أهم الاستثمارات الأجنبية، في حين لا تحظى القطاعات غير النفطية باهتمام الأجانب لتقييمهم السلبي لمناخ الاستثمار، و هذا رغم ما يتمتع به الاقتصاد الجزائري من مؤهلات.

VI -العولمة و نظام المعلومات المحاسبي في الجزائر:

تعمل العولمة على زيادة حدة التنافس بين الاقتصاديات و المؤسسات المحلية و العالمية.و هذا ما يدفع المحاسبة إلى ضرورة التكيف و المسايرة لمثل هذه التحولات. و إذا كانت المؤسسات في إطار العولمة تعمل في أكثر من إطار و نطاق جغرافي فإن

ذلك يطرح مشاكل عديدة تتعلق بتوحيد كفاءات إعداد القوائم المالية و الرقابة عليها. أهم هذه المشاكل: [الصعيدى 1982، ص215]

□ مشكلة المعالجة المحاسبية لقيمة المعاملات بالعملية الوطنية و باللغة الوطنية و كفاءة معالجة فروق العملة في ظل اختلاف النظم المحاسبية بين الدول؛

□ مشكلة تباين و تقلب القوة الشرائية للعملة المختلفة من فترة لأخرى، و العلاقة القائمة بين مستويات التضخم و أسعار الصرف؛

□ مشكلة اختلاف الأنظمة الضريبية بين الدول مقر الشركة و الدول التي توجد بها الفروع و الممثلات، مع ما ينتج عن ذلك من ازدواج ضريبي.

و ربما أن مثل هذه الأوضاع ساهمت في ظهور المحاسبة الدولية بالتوازي مع الجهود الدولية في مجال التوحيد المحاسبي و وضع القواعد و الإرشادات الدولية للمراجعة.

و في هذا الإطار تعمل العولمة على التأثير على المجال المحاسبي انطلاقاً من انتشار وسائل التكنولوجيا الحديثة و أدوات الربط الاتصالي مما يؤدي بالمحاسب إلى ضرورة أن يكون قادراً على التعامل مع مختلف البيئات التي تعمل فيها المؤسسة و التعايش مع مختلف الثقافات المحاسبية و التي لا تكون إلا بالتكوين المستمر.

و اعتبارا لكون المحاسبين الجزائريين يستلهمون أساليب العمل من نظام المحاسبة الفرنسي المجسد في المخطط الوطني المحاسبي الذي تأثر بدوره بالاختيارات الايديولوجية للجزائر في فترة السبعينات، فإن ذلك يخلق وضعيات صعبة أمام هؤلاء، يمكن إيجازها فيما يلي:

□ ضعف الموقف التنافسي لمكاتب الخبرة المحاسبية الوطنية أمام المكاتب الأجنبية نظرا لما تتمتع به من مهارات و وسائل عمل غير متوفرة لدى الخبراء الجزائريين، و اعتماد المكاتب الأجنبية على المعايير الدولية في عملها، و هي معايير موصى باستخدامها من قبل الكثير من الهيئات الدولية مثل الأمم المتحدة و منظمة التعاون و التنمية الاقتصادية؛

□ احتمال تسرب المعلومات الخاصة بالمؤسسات الجزائرية لصالح أطراف أخرى خارجية مما يمكنه أن يؤدي إلى زيادة إضعاف المركز التنافسي لهذه المؤسسات، عندما لا تتحلى مكاتب الخبرة الدولية بالضوابط الأخلاقية للمهنة. و يزداد الأمر صعوبة لما يتعلق الأمر بمعلومات تدخل في إطار الأمن الوطني؛

□ إمكانية تفريغ المكاتب الوطنية للمحاسبة من الخبرات و الكفاءات نتيجة الإغراءات و المزايا التي لا يمكن للمكاتب الجزائرية توفيرها لهم، مما يضعف المهنة؛

و مثل هذه المواقف تتطلب استباقها من خلال العمل على تطوير الفن المحاسبي و رفع مستوى تأهيل المحاسبين و هذا لا يتأتى إلا بمراجعة المنظومة التكوينية في مجال المحاسبة على مستوى مؤسسات التعليم و التكوين، و تفعيل دور الجمعيات المهنية و تدعيم دورها التنظيمي و الرقابي، زيادة الاهتمام بالمحاسبة الدولية ضمن البرامج الجامعية و تشجيع المؤسسات على تألية نظمها المحاسبية و نشر الوعي داخلها بأهمية المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرارات و في تطوير العلاقات مع الغير.

VII- العولمة و انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة:

تعتبر المنظمة العالمية للتجارة إحدى الروافد الأساسية للعولمة من خلال المبادئ التي تقوم عليها، و الهادفة إلى تحرير المبادلات و المعاملات الدولية بإزالة القيود عنها. كما تهدف إلى زيادة الاعتماد المتبادل بين الدول عن طريق زيادة حجم و نوعية التبادل التجاري و حجم حركة رؤوس الأموال و التكنولوجيا. و يزداد هذا الدور من خلال عدد الأعضاء المنضمين للمنظمة الذي يتجاوز 144 دولة و الذين يلتزمون بمبادئ المنظمة.

و لقد سعت الجزائر إلى الانضمام للمنظمة العالمية للتجارة، إلا أن هذا المسعى يمر عبر عدة مراحل يمكن تلخيصها على النحو التالي [هلال و رضوان 2001، ص5]:

- تقديم طلب العضوية؛
 - تقديم مذكرة بالسياسة التجارية؛
 - مناقشة المذكرة عن طريق أسئلة الدول الأعضاء؛
 - تقديم الالتزامات المتعلقة بالتنازلات والتفاوض حولها؛
 - موافقة المجلس العام.
- و رغم أن الجزائر كانت أول دولة توقع على القرار النهائي لجولة الأورغواي بمراكش لاعتبارات تتعلق بالأبجدية اللاتينية فإن انضمامها لم يتحقق إلى اليوم.
- لقد قدمت الحكومة الجزائرية طلب بالانضمام بتاريخ جوان 1996 مرفقا بمذكرة تفسيرية تتضمن وصعية الاقتصاد الجزائري و أفاق تطوير المبادلات التجارية الجزائرية على المدى القصير، و تقديم مختلف المعلومات المتعلقة بسياسة المؤسسات الجزائرية و تنظيمها و العلاقات القائمة بينها.
- و على إثر ذلك باشرت الجزائر جولة من المفاوضات في سنة 1996 أين تلقت مجموعة من الأسئلة موزعة على النحو التالي:

الولايات المتحدة الأمريكية — 170

دول الاتحاد الأوروبي — 124

سويسرا — 33

اليابان — 10

استراليا — 08

إسرائيل — 01

و تم أول لقاء بين الوفد الجزائري و أعضاء المنظمة العالمية للتجارة في 16-17 فيفري 1997 لمناقشة الإجابات المكتوبة المقدمة. و لقد توقفت المرحلة الأولى من المفاوضات سنة 1998. و مرت مرحلة فراغ إلى غاية سنة 2001 أين استأنفت الجزائر مسعى التفاوض أين قدمت مذكرة جديدة معدلة في جوان 2001 على أثر تلقيها لحوالي 500 سؤال جديد، و شكلت الحكومة لجنة لذلك متعددة الاختصاصات و القطاعات برئاسة وزير التجارة. و تلقت الحكومة الجزائرية مجموعة من الملاحظات بخصوص وجود مجموعة من الخروقات تخص المبادئ التي تقوم عليها المنظمة. و هذا ما دفع السلطات إلى مراجعة بعض التدابير المتعلقة بإدارة الاقتصاد القومي بتعديل بعض القوانين و التشريعات كقانون التعريفية الجمركية و قانون الاستثمار. و لازالت المفاوضات سواء متعددة الأطراف أو الثنائية منها جارية إلى حد الساعة.

و إذا كان سعي الجزائر إلى الانضمام للمنظمة العالمية للتجارة يشكل اندماجا في اتجاه عام تبنته معظم الدول، إلا أن ثمة قضايا خاصة بالاقتصاد الجزائري و على رأسها هيمنة النفط على الهيكل الإنتاجي، و ضعف أداء المؤسسات الجزائرية خاصة فيما يتعلق بتنافسية منتجاتها الأمر الذي يمكن أن يؤدي إلى إغراق السوق الجزائرية بالمنتجات الأجنبية [يقة 2000، ص88]. و تتطلب مثل هذه الاعتبارات بذل جهد كبير لتفعيل الجهاز الإنتاجي و تمكين

الاقتصاد من الحصول على احترافية في مجال التجارة الدولية بإعطاء عناية أكبر للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة، الاهتمام بالإطارات و تّثمين جهودهم و مراجعة أنماط تكوينهم بما يتلاءم و ما هو سائد على المستوى الدولي.

و إلى غاية استكمال ما سبق يبقى إنضمام الجزائر للمنظمة العالمية للتجارة معلقا على مدى قدرة السلطات الجزائرية تفعيل مسار الانضمام بالاستجابة للمبادئ و القواعد العامة الحاكمة للمنظمة.

خاتمة

إذا كانت العوامة سياقا دوليا جديدا، و واقعا لا يمكن رفضه، فإن ذلك يحتم على الاقتصاد الجزائري البحث عن أفضل السبل للاندماج في هذا السياق محاولا تعظيم المكاسب و تقليل المخاطر، إلا أن ثمة خمس قضايا أساسية لم تستطع السلطات العمومية الحسم فيها و السيطرة عليها؛ من سعي إلى تقليص الفجوة الرقمية، تفعيل مسار الخصوصية، تهيئة المناخ لاستقطاب رؤوس الأموال الأجنبية، تكييف القواعد المحاسبية الوطنية مع تلك السائدة دوليا، و تفعيل مسار الانضمام للمنظمة العالمية للتجارة. و هي قضايا جوهرية محددة لحجم إرادة الاندماج في مسار الاقتصاد العالمي الجديد.

قائمة المراجع

- 1- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام 2002، 2003.
- 2- بقة الشريف، " المنظمة العالمية للتجارة و الاقتصاد الجزائري " في مجلة بحوث اقتصادية عربية، العدد 20، 2000.
- 3- جبار محفوظ/ "العولمة المالية و انعكاساتها على الدول النامية" في مجلة العلوم الاجتماعية و الإنسانية، العدد 07، ديسمبر 2002، ص194.
- 4- صندوق النقد الدولي، آفاق الاقتصاد العالمي، واشنطن 1997، ص 55.
- 5- صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، أبو ظبي، الصندوق 1999، ص247-250.
- 6- صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2002، أبو ظبي، الصندوق، 2002.
- 7- الصعيدي ابراهيم أحمد، " المحاسبة في الدول النامية بين فلسفة الواقع و شكلات التطبيق " في المجلة العلمية للاقتصاد و التجارة، كلية التجارة، جامعة عين شمس 1982.
- 8- فرج عبد الفتاح فرج، " التكتلات الاقتصادية الإقليمية في إفريقيا في ظل العولمة " في مجلة الحقيقة- جامعة أدرار، العدد الأول، أكتوبر 2002.

- 9- قدي عبد المجيد، " النظام الجبائي و تحديات الألفية الثالثة "،
مداخلة في الملتقى الوطني الأول حول " الاقتصاد الجزائري في الألفية
 الثالثة "، البليلة ما بين 20-21 ماي 2002.
- 10- قدي عبد المجيد، "العولمة و تجلياتها: الواقع و القرض أمام دول
 العالم الثالث" في مجلة النائب، العدد الأول 2003.
- 11- قدي عبد المجيد، "الاقتصاد الجزائري و الشراكة الأجنبية خارج
 المحروقات في ظل المتاح الاستثماري الجديد" مداخلة في الملتقى
 الوطني الأول حول المؤسسة الجزائرية و تحديات المناخ الاقتصادي
 الجديد، جامعة ورقلة 22-23، أفريل 2003.
- 12- قدي عبد المجيد، " صندوق النقد الدولي و مسار التصحيح
 الهيكلي ": حالة الجزائر، محاضرة مقدمة في الموسم العلمي لكلية
 الاقتصاد بالجزائر 1995-1996.
- 13- عبد المتعال عمر و زكي، الهوية الرقمية، آثارها السياسية و
 الاجتماعية، [على الخط] تاريخ الإطلاع 13-05-2003، ص1.
- 14- عمرو عبد الكريم، "العولمة جسد المرأة" في مجلة المجتمع،
 العدد 1217 / 1998.
- 15- محسن أحمد هلال و محمد رضوان، " قواعد الانضمام و
 التفاوض في المنظمة العالمية للتجارة "، في نشرة اللجنة الاقتصادية
 و الاجتماعية لغربي آسيا، نيويورك، 2001.
- 16- الناشاشبي كريم و آخرون، الجزائر: تحقيق الاستقرار و التحول
 إلى اقتصاد السوق، واشنطن: صندوق النقد الدولي 1998.